

مرسوم
بسن تدابير متفرقة تتعلق بالوضعية النظامية
للقضاة

مرسوم رقم 2.23.565 صادر في 15 من محرم 1445 (2 أغسطس 2023) بسن تدابير متفرقة تتعلق بالوضعية النظامية للقضاة¹

رئيس الحكومة،

بناء على القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.41 بتاريخ 14 من جمادى الآخرة 1437 (24 مارس 2016)، كما وقع تغييره وتتميمه، لا سيما المواد 6 و26 و32 منه؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.38 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1443 (30 يونيو 2022)؛

وعلى المرسوم رقم 2.20.913 الصادر في 22 من شوال 1442 (3 يونيو 2021) بتحديد التعويضات والمنافع الممنوحة للقضاة خارج الدرجة؛

وعلى المرسوم رقم 2.20.04 الصادر في 24 من رجب 1441 (19 مارس 2020) بشأن بعض التعويضات المخولة لفائدة القضاة؛

وعلى المرسوم رقم 2.96.914 الصادر في 20 من رمضان 1417 (29 يناير 1997) بتحديد التعويضات والمنافع الممنوحة للقضاة من الدرجة الاستثنائية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.883 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) بتحديد شروط وكيفية تنقيط القضاة وترقيتهم من الدرجة والرتبة؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.174 الصادر في 25 من ربيع الأول 1395 (8 أبريل 1975) بتحديد ترتيب درجات رجال القضاء وأرقامها الاستدلالية وأجور الملحقين القضائيين، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 6 محرم 1445 (24 يوليو 2023)،

رسم ما يلي:

1- الجريدة الرسمية عدد 7218 بتاريخ 16 محرم 1445 (3 أغسطس 2023)، ص 6146.

المادة الأولى

يغير، على النحو التالي، عنوان المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.96.914 الصادر في 20 من رمضان 1417 (29 يناير 1997) وكذا مقتضيات المادة الأولى منه: «العنوان. -مرسوم رقم 2.96.914.....الدرجة الاستثنائية «والدرجة الممتازة. المادة الأولى. - يستفيد القضاة من الدرجة الاستثنائية..... التالية:

» -

» -

» -

» -

«- التعويض عن المصاريف الرامي إلى تغطية التكاليف المرتبطة بالمهام في السنة.

يخول للقضاة من الدرجة الاستثنائية تعويض عن السكني درهم. ويتوقف تخويل هذا التعويض للمعنيين بالأمر في حالة استفادتهم من سكنى عينية. ويستفيدون المركزية.

المادة الثانية

يتم المرسوم السالف الذكر رقم 2.96.914 الصادر في 20 من رمضان 1417 (29 يناير 1997) بالمادة الأولى المكررة التالية:

المادة الأولى المكررة - يستفيد القضاة من الدرجة الممتازة من التعويضات والمنافع الآتية:

* التعويض الخاص:

- من الرتبة الأولى إلى الرتبة الثالثة: 13.650 درهم في الشهر؛
- من الرتبة الرابعة إلى الرتبة السادسة 17.255 درهم في الشهر؛
- من الرتبة السابعة إلى الرتبة الحادية عشرة: 20.860 درهم في الشهر.

* التعويض عن التأطير القضائي:

- من الرتبة الأولى إلى الرتبة الثالثة: 25.025 درهم في الشهر؛

- من الرتبة الرابعة إلى الرتبة السادسة: 29.470 درهم في الشهر؛
 - من الرتبة السابعة إلى الرتبة الحادية عشرة: 33.915 درهم في الشهر.
 - **التعويض عن التمثيل: 1.000 درهم في الشهر.**
 - * التعويض عن التدرج الإداري:**
 - من الرتبة الأولى إلى الرتبة الثالثة: 6.000 درهم في الشهر؛
 - من الرتبة الرابعة إلى الرتبة السادسة: 7.000 درهم في الشهر؛
 - من الرتبة السابعة إلى الرتبة الحادية عشرة: 8.000 درهم في الشهر.
 - * التعويض عن المصاريف الرامي إلى تغطية التكاليف المرتبطة بالمهام وغير المشمولة بالمرتب: 1500 درهم في الشهر.**
- يخول للقضاة من الدرجة الممتازة تعويض عن السكنى مبلغه الشهري 2.333 درهم ويتوقف تخويل هذا التعويض للمعنيين بالأمر في حالة استفادتهم من سكنى عينية. ويستفيدون، بالإضافة إلى ما ذكر، من المنافع المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى أعلاه.

المادة الثالثة

تغير وتتم، على النحو التالي، مقتضيات المادتين الثانية والسابعة من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.20.04 الصادر في 24 من رجب 1441 (19 مارس 2020):

المادة الثانية - يستفيد القضاة، على النحو التالي:

خارج المملكة	داخل المملكة	الدرجات
مبلغ التعويض اليومي عن التنقل والإقامة خارج المملكة (بالدرهم)	مبلغ التعويض اليومي عن التنقل والإقامة داخل المملكة، خارج المدينة الموجود بها مقر العمل (على ألا تقل المسافة عن 50 كلم) (بالدرهم)	
.....	400	القضاة من الدرجة الثالثة

		القضاة من الدرجة الثانية
		القضاة من الدرجة الأولى
.....	500	القضاة من الدرجة الاستثنائية
		القضاة من الدرجة الممتازة

المادة السابعة - يستفيد القضاة على النحو التالي:

المبلغ الصافي للتعويض عن مهام الإشراف (بالدرهم)	الفئات
.....
.....
.....	- الوكلاء العامون للملك لدى مختلف محاكم الاستئناف - رؤساء الهيئات بمحكمة النقض
.....
.....
.....

.....	<ul style="list-style-type: none"> - رؤساء أقسام قضاء الأسرة - رؤساء أقسام الجرائم المالية - رؤساء أقسام جرائم الإرهاب - رؤساء الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية وبمحاكم الاستئناف - رؤساء الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية وبمحاكم الاستئناف - نواب وكلاء الملك ونواب الوكلاء العامين للملك، حسب الحالة، المكلفون الأقسام
-------	---

المادة الرابعة

يتم، على النحو التالي، جدول الترتيب المنصوص عليه في الفصل الأول من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.75.174 الصادر في 25 من ربيع الأول 1395 (8 أبريل 1975):

الأرقام الاستدلالية	الرتب	الدرجات والمناصب
.....		(ب) الأسلاك الخصوصية
-III-.....		
1.300	رتبة فريدة	خارج الدرجة -؛ -
الدرجة الممتازة		
1.260	الرتبة الحادية عشرة	
1.230	الرتبة العاشرة	
1.200	الرتبة التاسعة	

1.170	الرتبة الثامنة
1.140	الرتبة السابعة
1.110	الرتبة السادسة
1.080	الرتبة الخامسة
1.050	الرتبة الرابعة
1.020	الرتبة الثالثة
990	الرتبة الثانية
960	الرتبة الأولى
الدرجة الاستثنائية	
.....	
.....	
الباقي لا تغيير فيه	

المادة الخامسة

تتم، على النحو التالي، مقتضيات الفصل 8 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.75.883 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975):

الفصل 8 - تحدد..... وقضاة الدرجة الأولى.

ويتم الترقى من رتبة إلى رتبة بالنسبة للقضاة من الدرجة الممتازة كما يلي:

الترقى السريع: سنتان؛

الترقى المتوسط: 3 سنوات؛

الترقى البطيء: 4 سنوات.

المادة السادسة

تغير وتتم، على النحو التالي، مقتضيات المادة الأولى من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.20.913 الصادر في 22 من شوال 1442 (3 يونيو 2021):

المادة الأولى - يستفيد القضاة المرتبون خارج الدرجة
التالية:.....

؛.....

؛.....

؛.....

؛.....

التعويض عن المصاريف الرامي إلى تغطية التكاليف المرتبطة بالمهام..... في
السنة.

يخول للقضاة المرتبين خارج الدرجة تعويض عن السكني مبلغه الشهري 8.333 درهم.
ويتوقف تخويل هذا التعويض للمعنيين بالأمر في حالة استفادتهم من سكنى عينية.

ويستفيدون، بالإضافة إلى ما ذكر، من المنافع المشار إليها في «الفقرة الأخيرة من المادة
الأولى من المرسوم رقم 2.96.914 الصادر في 20 من رمضان 1417 (29 يناير 1997)
بتحديد التعويضات والمنافع الممنوحة للقضاة من الدرجة الاستثنائية والدرجة الممتازة، كما
وقع تغييره وتتميمه.

المادة السابعة

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من 23 مارس 2023.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1445 (2 أغسطس 2023).

الإمضاء: عزيز أخنوش.

وقعة بالعطف:

وزير العدل،

الإمضاء: عبد اللطيف وهبي.

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية

المكلف بالميزانية،

الإمضاء: فوزي لقجع.

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة

بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة،

الإمضاء: غيتة مزور.